ولو كان المأخوذ من احدهم اقل من جزية ذمي ويلحق بهم كل من اباها الا باسم الصدقة من العرب وضيف ضمم الضاد كمن تنصر من ثوخ وبهراء او تهود من كنانة وجهينة او تمجس من بني تميم ومصر ضمايرخذ ضمم كجزية ولا جزية على صبي لا يجوز قتله اذ الاسر فلا تجب على صغير ولا امراة ولا خنثى فلو بان رجلا اخذ منه للمستقبل فقط ولا على مجنون ولو زمن ولا اعمى ولا شيخ فان ولو راهب بصومعة وهو الذي حبس نفسه وتخلى عن الناس في دينهم ودنياهم وامام الرهبان الذين يخالطون الناس ويتخذون المتاجر والمزارع لحكمهم كسائر النصارى تؤخذ ضمم الجزية باتفاق المسلمين قاله شيخنا وتؤخذ من السامرة كغيره ولا على عبد ولو لكافر بل على معتق ذمي ولو اعتق مسلم ومعتق بعضه بقدر حريته ولا على مكاتب يجز عنها غير معتق فان كان معتقا وجب عليه ومن بلغ اوافاق او استغنى ممن تقدم له الجزية فوجد من اهلها بالعقد الاول ولا يحتاج الى استيناف عقد وتؤخذ في آخر الحول بقدر ما اداركه ومن كان يجن ويفيق لفقت افاقته فاذا بلغت حولا اخذت منه وان كان في الحصن نساء اومن لا جزية عليه فطلبوا عقد الذمة بغير جزية اجيبوا اليها وان طلبوا عقد هابجزية اجيبوا الى ذلك لان الجزية عليهم فان تبرعوا بها كانت هبة من امتنعوا منه لم يجبروا وان بذلها امراة لم تحل وان رضيت بعد ان تتبرع بعقد معرفتها ان لا شيء عليها لكن يشترط عليها الالتزام احكام الاسلام ويعقد لها الذمة ومرجع جزية وخراج الى اجتهاد الامام وتقدم وعنه الى ما عاش به عمر فيجب ان يقسم الامام عليهم ليحمل على الموسر ثمانية وار بعين درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرين وعلى الادون اثنى عشر ويجزئ ان يأخذ عن كل اثنا عشر درهما دينارا ولا يتعين اخذها من ذهب ولا فضة بل من كل ما يتعتد بالقيمة ويجوز اخذ عن الجزية والخراج اذا تلوا بعضها وقبضوه والغني فيهم من عده الناس غنيا عرفا وعنه يؤخذ الواجب لزم قبوله ودفع من تحدد بهم بادى في دارنا وحرم قتالهم واخذ مالهم وصار اسلم بعد الحول سقطت عنه الجزية الا ان مات او طرى عليه مانع من جنون ونحوه فيؤخذ من تركته ميت وصار حي وان طرى المانع في اثناء الحول كموت سقطت ومن اجتمعت عليه جزية سنين استوفيت كلها ولم تدا خل وتؤخذ كل سنة هلالية مرة بعد انقضائها ولا تجزئ مطالبته بها بعقب عقد الذمة ويحتمهون عند اخذها ويجب اليهم عند اخذها ليطال قيامهم حتى يأكلوا او يتجروا وتؤخذ ضمم وهم قيام والاخذ جالسا ولا يقبل ضمم ارسالها مع غيرهم لان وال الصغار لا يجوز تفويضها بنفسه بل يحضر الذمي بنفسه ويدها وهو قائم وليس للمسلم ان يتى كلهم في آحايا ولا ان يضعها ولا ان يجعل الذمي عليه بها ولا لمعين بن في اخذ ها ولا يشترط عليهم

فصل

ويجوز ان يشترط عليهم مع الجزية ضيافة من يمرهم من المسلمين اليهم ويحتسبهم حتى الراعي وعلف دوابهم وبين ايام الضيافة والاداء والعلف وعدد من يضاف من الرجالة والفرسان والمنزل فيقول تضيفون في كل سنة مائة يوم في كل يوم عشرة من المسلمين من جند كذا اوكذا والفرس من كذا اومن الشاء كذا ويسمي لهم ما على الغني والمتوسط فيكون ذكر ذلك بينهم على قدر جزيتهم فان شرط الضيافة مطلقا لم يصح والوجوع صح وتكون من شاهدها وليلة ولا يجب على غير شرط فلا يكلفون الضيافة ولا الدبيحة ولا ان يضعن بابا رفع من طعامهم وللمسلمين النزول في الكنائس والبيع فان لم يجد واهكانا نظيم الثلج ولا في الاقنية وفضول المنازل وليس لهم تحويل صاحب المنزل منه فان امتنع بعضهم من القيام بما يجب

عليه اجبر

عليه اجبر عليه فان امتنع الجميع اجبروا فان لم يمكن الا بالقتال قتلوا فان قاتلوا فانتقض عهدهم فان جعل الضيافة مكان الجزية صح واذا شرط في الذمة شرطا فاسدا مثل ان يشترط عليهم ان لا جزية عليهم او اظهار المنكر او اسكانهم الحجاز ونحوه فسد العقد واذا تقل احامهم فعرف قدر ضيفهم واخذته بينة او كان ظاهرا قدر بهم عليه وان لم يعرف رجع الى قول ربهم فيما يمكن ان يكون جزية وله تحليفهم مع التهمة كما بان له كذبهم رجع عليهم واذا عقد الامام الذمة كتب اسماءهم واسماء اباءهم وحلاهم ودينهم وجعل لكل طائفة عريفا مسلما ليكشف حال من بلغ او استغنى او اسلم او سافر ونحوه او نقض العهد او حرق شيئا من احكام الذمة وما يمكن كره بعض اهل الذمة ان صعهم بكتاب كعني صلى الله عليه وسلم باخذ الجزية عنهم لا يصح وضع اخذ ضمم الجزية كتب له برات لتكون له حجة اذا احتاج اليها وبأي في اباب بعد

باب احكام الذمة

يلزم الامام ان يأخذ بهم باحكام الاسلام في ضمان النفس والمال والعرض واقامة الحد عليهم فيما يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة لا فيما يعتقدون حله كشرب خمر ونكاح محرم او بدون صحته من العقد وقتل كنيسي والهودي اذا تزوج بنت اخيها وبنت اختها كان ولده منها بجمعه ويبيحه باتفاق المسلمين وان كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين ويلزمهم التميز عن المسلمين فيشترط الامام عليهم في شعورهم بجز مقادم رؤسهم بان يجز نواصيهم ولا يتركوا ما بين الاذنين من عادة الاشراف وتركه الفرق فلا يفرق شعر جعثة من قتين كما تفرق النساء وكناهم فلا يمكنون تكنى المسلمين كابي القاسم وابي عبد الله وابي محمد وابي الحسن وابي بكر ونحوها وكان القب كعز الدين ونحوه ولا يمنعون التكنى بالكنية واسم ركوب غير خيل بل يسرجون عرضا بان تكون رجلاه الى جانب وظهره الى آخر على الاكف جمع كف وهو البرذعة وفي لباسهم بالغيار فيلبسون ثوبا يخالف لونه بقية ثيابهم كعسلي اليهود وهو ضرب من اللباس معروف واوكن للنصارى يضرب الى السواد وهو الداكن وتكون هذه في ثوب واحد لا في جميعها ولا مراة بغيار تخفين مختلفي اللون كاحمر وابيض وتخالف بهما وتشد الزنار الصدر وتخرجها فلا تنسهم وعمايهم على لفة للذمة وكما صارت العامة الصفر آه والزنار والخواص شقارهم حرم على المسلم لبسها والظاهر انه يحتمي بها في حق الرجال عن الغيار ونحوه لحصول التميز الظاهر بها وهو في هذه الازمنة وقبلها كالاجماع ولا يتقلدوا السيوف ولا يحملوا السلاح ولا يعلموا الولادهم القرآن ولا باس ان يعلمه الصلاة على الحنيف صلى الله عليه وسلم ولا يتعلمون العربية ويمنعون من العمل بما صلاح ونقل القاتلة بالشتاف والرمي وغيره وهو من النصارى بشد الزنار فوق ثيابهم وللمراة تحت ثيابها يكفي احدهما اي الغيار والزنار ويجعلون في رقابهم حول ايتم من رصاص اوحديد او حبل حبس صغير لنحو لهم حاصا وليلتزم بجز مقدم رؤسهم عن قفورنا بحيث يظهر كالجاة واولى ويمنعون مباعدة مقابرهم عن مقابر المسلمين وظاهره وجوبا بتقدير مقبرتين صغيرة واحدة لانه لا يجوز دفنهم في مقابر المسلمين وكما بعدت عنها كان اصلح ولا يجوز تصديرهم في المجالس ولا القيام لهم ولا للمبتدع يجب هجره ولا يوقرون كما يوقر المسلم ولا يجوز البداءتهم بسلام فان كان صعهم فسلم قال ما اسلام ولا تقل له كيف اصبحت وكيف امسيت وكيف انت وكيف حالك وقال في مجيء فلان يجوز لهم اهلا وسهلا وكيف اصبحت ونحوه ويجوز قوله اكرمك الله وهداك الله ويجوز السلام على الحال بقاك وكثر مالك وولدك وكثر خاصة ابن كثيرة الجزية ولكتبه تحتها بالرمادة وتبه نبه سلاما

سقيه زاد في الرعاية قبل هو حلق سعد الحق بن بنا العذار والذ عتيس

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)